

إدارة المخاطر

كل ما يتم في الأعمال التجارية يحتوي على قدر من المخاطر. بغض النظر عن النشاط، هناك عنصر خطر يجب تحليله ووزنه مقابل المكافآت المحتملة وان أفضل المنظمات هي تلك المنظمات التي يمكنها تحديد او تخمين المخاطر التي يمكن حدوثها و التي ينبغي عليهم اتخاذ التدابير والحلول الصحيحة لحلها وتجاوزها وتحديد تلك المخاطر التي يجب تجنبها. ويعني التعامل مع القليل من المخاطر في كثير من الأحيان أن المنظمة متحفظة للغاية وتحد من إمكانياتها للنمو، ومن المرجح أن تتعطل الشركة وتحترق في وقت ما على طول الطريق. بما أن المشاريع هي جزء منتظم من الأعمال، فمن المنطقي أن تتسبب في مستوى معين من المخاطر. حيث تتعامل إدارة مخاطر المشروع مع الأنشطة التي ينطوي عليها تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها وتحليلها، و ثم رصدها طوال فترة حياة المشروع. سيكون لكل مشروع مجموعة فريدة من المخاطر بناءً وأخيراً على التفاصيل المحددة للعمل الذي يتم إنجازه. وكثيراً ما يصل مدير المشروع ولا يختلف كثيراً التعامل مع المخاطر داخل المشروع عن التعامل مع أي مخاطر أعمال أخرى تواجهك. على الرغم من أنه من المحتمل أنه لا يمكن توقع كل المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن ذلك، إلا أن التخطيط لأكثر عدد ممكن منها سيعطي المشروع أكبر فرصة ممكنة لتحقيق النجاح

ما هي إدارة المخاطر

يُشير مفهوم إدارة المخاطر (بالإنجليزية Risk Management) إلى منظومة إدارية متكاملة تهدف إلى الحد قدر الإمكان من المخاطر التي تشكل تهديداً حقيقياً على سير عمل المنظمات المختلفة، وينطبق ذلك على عالم الأعمال والاستثمارات والأموال، إذ يتم تحديد المخاطر أو توقعها، ووضع السبل والاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها، وتأخذ هذه السبل أشكالاً عدة، فعلى صعيد الاستثمار الفردي المالي، يتم خفض المخاطر باستخدام الأوراق المالية الحكومية، كبديل عن سندات الشركات ذات العوائد المرتفعة، ويمكن اللجوء أيضاً إلى العقود الآجلة، والمشتقات المالية، ويعد التأمين أيضاً شكلاً من أشكال إدارة المخاطر ، ويجدر بالذكر أنّ الظهور الأول لمصطلح إدارة المخاطر يعود إلى الخمسينات من القرن الماضي، وظهر تحت مسمى "إدارة المخاطر ومشاريع الأعمال"، وتبلور رسمياً كإدارة المخاطر عام ١٩٦٣م. وفي سياقٍ آخر، تُعرف إدارة مخاطر المؤسسة (بالإنجليزية Enterprise Risk Management) على أنها النهج الحديث وأحد المجالات التي ظهرت ضمن نطاق المفهوم العام لإدارة المخاطر، وتشمل عملية تقييم ومراقبة ومتابعة كل ما يتعلق بالعمل في المؤسسة،

سواء على المدى القريب أو البعيد، ويشار إلى أنه يتم اعتبار أنواع المخاطر في المنظمات والمؤسسات على أنها مخاطر استراتيجية، ومخاطر مالية وأخرى تشغيلية، وتشمل المخاطر المالية أسعار الفوائد والعملات والسلع ومخاطر الإتمان، أما المخاطر التشغيلية فتشمل رضا الزبائن ومشاكل جودة المنتجات والاحتيايل والفساد الإداري. تتمثل خطوات إدارة المخاطر بما يلي: تحديد التهديد، وقياس حجم التعرض له، ونقل المخاطر، واختيار آلية التصدي لها، وإجراء مراقبة تطبيق هذه الآلية، والخروج بنتائج المراقبة. تتعدد المفاهيم التي تدل على إدارة المخاطر، وتتقاطع في الهدف العام لهذا الحقل الإداري، وهو تحديد التهديدات، وصياغة سبل التعامل معها، للتقليل قدر المستطاع من التأثير السلبي الناتج عن هذه المخاطر. ويمكن القول ان الخطر هو حدث مستقبلي قد يحدث أو لا يحدث، ولكن في حالة حدوثه، سيكون له تأثير على نطاق المشروع أو جدولته أو ميزانيته أو جودته. قد يكون له سبب أو أكثر، وإذا حدث، فقد يكون له تأثير واحد أو أكثر.

أهمية المصارف الإسلامية

ان المصارف الإسلامية إن تلعب دورا كبيرا في تعزيز العملية الاستثمارية وتدفع بالماكينه الاقتصادية إلى أمام. وقد جاءت المصارف الإسلامية منذ عدة عقود كبديل للمصارف المالية التقليدية لتوفر في المقام الاول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وخلال تاريخها القصير شهدت الصناعات المصرفية الإسلامية نموا كبيرا. ومن المهام الأساسية للمؤسسات المالية ادارة المخاطر المصاحبة للتعاملات المالية بفعالية، ولهذا الغرض طورت المؤسسات المالية التقليدية العديد من العقود والعمليات والادوات والمؤسسات لتخفيف اثار المخاطر ولتقديم خدمات مالية قليلة المخاطر. وقد تشمل صناعة الخدمات المالية الإسلامية على المصارف الإسلامية التجارية والاستثمارية ونوافذ الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المصارف التقليدية، والصناديق المشتركة وصناديق المؤشرات وشركات التأجير والمضاربة وشركات التأمين التعاوني الإسلامي. ونجد ان المصارف الإسلامية في دورها تعمل على :-

– ايجاد مجال للتعامل وفق فقه المعاملات الإسلامية في الأنشطة المصرفية.

– تنفيذ رغبة المجتمعات الإسلامية في التعامل بعيدا عن نظام الفوائد.

– تطبيق عملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

فنجذ ان المصارف الاسلامية تتمتع برأس مال معقول وتحقق ارباحا جيدة من خلال انشطتها التي تقوم بها وكذلك تتميز بالاستقرار فنجد ان ادائها جيد خلال الفترات القصيرة الماضية. فهي تنمو بمعدلات سريعة تفوق نظيرتها التقليدية في بعض الجوانب، وكذلك نجد ان المصارف الاسلامية تلبي رغبات المجتمعات الاسلامية في ايجاد قنوات تعامل مصرفي بعيد عن استخدام سعر الفائدة، حيث انها وجدت تعامل مصرفي لم يكن موجود من قبل في القطاع المصرفي التقليدي، وكذلك ادخلت المصارف الاسلامية اسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الارباح والخسائر، فضلا عن المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل، بدلا من اسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين / الدائن) وتقديم الاموال دون المشاركة في العمل. كما وجدت المصارف الاسلامية انظمة التعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الاسلامي. فهي تبعث روح التفاؤل عن طريق التطورات التي شهدتها وتشهدها صناعة المال الاسلامية

خصائص المصارف الاسلامية:-

تمتاز المصارف الإسلامية بميزات فريدة عن غيرها من البنوك ومؤسسات التمويل، ولعلها في ذلك تنطلق من قواعد ومبادئ الشرع الحنيف ، فالتعامل المالي والمادي في الإسلام له أصوله وقواعده وليس تابعا لهوى الأفراد وميولهم، وذلك حفاظا عليهم وعلى حقوقهم من الهضم والضياع، ففي قوى المال الكبير يأكل الصغير والقوي يطغى على الضعيف وهذا من هوى النفوس وطباعها.

لذا فقد جاءت المصارف الإسلامية بخصائصها لتقوم على هدى النصوص الكريمة وتسير وفقها ، ولعل من ابرز هذه الميزات والخصائص هو:

-حرمة التعامل بالفائدة (التعامل الربوي) فالمصرف الإسلامي لا يقر التعامل بالفائدة، ولكن في ذات الوقت يحتاج إلى استرداد كل نفقاته وكذلك تحقيق بعض الربح، ولذا فقد يعمل على تحقيق ذلك عن طريق الاستثمار المباشر لذا فان المصرف الإسلامي يسعى نحو التنمية عن طرق التوجه نحو الاستثمار، حيث يقوم المصرف نفسه بعبء توظيف الأموال في مشروعات تجارية وزراعية أو صناعية تدر عليه عائداً.ومن ابرز أساليب تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية هو توظيف الأموال عن طريق الاستثمار بالمشاركة بمعنى مساهمة المصرف الإسلامي في

رأس المال للمشروع الإنتاجي ويصبح البنك شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته والإشراف عليه، وبالتالي يكون شريكا في الربح والخسارة ويتم ذلك بالنسبة التي يتفق عليها الشركاء.

-رأس المال المدفوع في المصرف الإسلامي يجب أن يسلم بكامله للبنك ولا يجوز أن ينقص منه شيئا كدين لدى أصحاب رأس المال بعكس الحال في البنوك التجارية. وهذا من الفروق الجوهرية التي تختلف بها المصارف الإسلامية عن البنوك التجارية الربوية .

-المصرف الإسلامي يعطي أهمية أكبر للودائع الأجلة بالنسبة لهيكل الودائع الكلي على عكس البنوك التجارية التي تعطي الأهمية الأكبر للودائع تحت الطلب الأمر الذي يمكن من توظيف أكبر قدر من الموارد المتاحة لدية في النشاط الاقتصادي .

-تمارس المصارف الإسلامية أنشطة متعددة تجمع بين أنشطة البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال وشركات التجارة الداخلية والتصدير والاستيراد وشركات الاستثمار المباشر وتوظيف الأموال .

-المصارف الإسلامية تقوم بواجبات المسؤولية الاجتماعية وذلك لأنها بنوك اجتماعية في المقام الأول حيث تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي ليس فقط من حيث قيامها بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية ولكن في كيفية توزيع عائد الأموال المستثمرة بعدالة، وغالبا ما تتم ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية من خلال إستراتيجية البنك وسياساته، حيث ان من ابرز مبادئ المصارف الإسلامية هو عدم الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية النفسية والاجتماعية لأن هدفها هو تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار أو تعظيم العائد الإسلامي للاستثمار وليس العائد المباشر للاستثمار .

-المصارف الإسلامية ليست مجرد مؤسسات مالية وسيطة، ولكنها أكبر من ذلك فهي مؤسسات مالية واقتصادية واستثمارية وتجارية وخدمية تتميز بالجودى والكفاءة. وهي تجسيد للنظام الاقتصادي الإسلامي .

-تستخدم المصارف الإسلامية مواردها المتمثلة في الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة في رأس مال المشروعات على أساس صفقة معينة أو مشاركة متناقصة أو من خلال صيغ المرابحة

-للمصارف الإسلامية مصادر تمويل مختلفة عن البنوك الربوية حيث تتكون مصادر التمويل في المصارف الإسلامية من مصادر داخلية وخارجية، حيث تتمثل مصادر التمويل الداخلية في رأس المال المدفوع والاحتياطات المختلفة، أما المصادر الخارجية فتتكون من الودائع بأنواعها المختلفة سواء كانت ودائع جارية أو ودائع لأجل .

-تمارس المصارف الإسلامية عمليات استثمار الأموال بنفسها ولا تدع العميل فريسة للسوق حيث إنها تتجه صوب الاستثمار المباشر أو بالمشاركة مع الغير، وهذا يظهر الفرق الكبير بين القرض والاستثمار ، حيث أن طبيعة البنوك الإسلامية هي طبيعة استثمارية وليست اقراضية فالقرض يكون محكوماً عند منحه بضمانات عينية كافية يقوم بفرضها البنك على العميل لضمان استرداد أمواله، أما في الاستثمارات فإن البنك هو الذي يتولى مهمة البحث عن الاستثمارات وهو الذي يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة، وقد يقوم بعملية الاستثمار بمفرده أو بالمشاركة ويتحمل نتيجة الاستثمار إن كانت ربحاً أو خسارة .ومن الميزات الجوهرية للمصارف الإسلامية هو مصدر تحقيق الربح حيث أن الاختلاف الأساسي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية يدور حول سعر الفائدةين الدائنة والمدينة كمصدر مهم من مصادر تحقيق الأرباح بالإضافة إلى استثمارات المحفظة .

-المصارف الإسلامية لا تمارس عملية توليد النقود(الودائع) او ما يسمى بخلق الائتمان لأنها لا تتعامل بالفائدة لذا نجد أن عملية خلقه للائتمان تكون في نطاق لا يضر بالاقتصاد القومي فبحكم مشاركة البنوك الإسلامية الفعلية في الإنتاج فإن النقود تتداول بين المصرف وعملائه في وقت ظهور الإنتاج وتختفي مع استهلاك ذلك الإنتاج لتعود مرة أخرى للمصرف، ومن هنا فإن حجم الإنتاج الحقيقي يظل معادلاً تماماً لحجم الائتمان حيث لا تتأثر مستويات الأسعار، ولا يحدث تضخم بسبب الزيادة في الكتلة النقدية يضاف إلى ذلك أن نظام المشاركة يربط المصارف الإسلامية بمشروعات إنتاجية حقيقية وليست وهمية او افتراضية.

المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية

قسم المخاطر التي تواجهها المصارف إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية لمخاطر المالية يمكن تصنيفها إلى مخاطر سوق ومخاطر ائتمان. أما المخاطر غير المالية فتشمل، إضافة لأنواع أخرى، مخاطر التشغيل، والمخاطر الرقابية ، والمخاطر القانونية.

- مخاطر

السوق:

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية – أي المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل. أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها على أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق . وعلى هذا، يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى:

- مخاطر أسعار الأسهم.
- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- ومخاطر أسعار السلع.

ويظهر من ذلك أن مخاطر السوق تظهر في الدفتر المصرفي والدفتر التجاري للمصارف ورغم أن جميع هذه المخاطر ذات أهمية، إلا أن مخاطر أسعار الفائدة تبقى أهم المخاطر التي ينبغي على المصارف أن تظل مهومة بشأنها. وفيما يلي توضيح لطبيعة مخاطر أسعار الفائدة.

ب- مخاطر اسعار الفائدة:

وهي عبارة عن تعرض الموقف المالي للمصرف للتغيرات في أسعار الفائدة. وهي مخاطر تنشأ من عدة مصادر. فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني لأجال و إعادة تقييم الأصول، والخصوم والبنود خارج الميزانية. وحتى في حالة تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما تظهر ما يعرف بمخاطرة الأساس(وهي الفرق بين السعر الآني والأجل) إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم. و تعني مخاطرة منحنى العائد عدم التأكد من الدخل بسبب التغيرات في منحنى العائد. وأخيرا، فإنه قد تكون هناك مخاطر إضافية نتيجة التعامل في أدوات سوق الخيارات.

ج -مخاطرة الائتمان:

هي المخاطرة التي ترتبط بالطرف المقابل (الآخر) في العقد – أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد. ويرد حدوث المخاطرة الائتمانية في الدفتر المصرفي كما يرد في الدفتر التجاري للمصرف. ففي الدفتر المصرفي، تظهر المخاطرة الائتمانية في حالة القرض عندما يعجز الطرف الآخر عن الوفاء بشروط القرض كاملة وفي موعدها. وهذه المخاطرة ترتبط بجودة الأصول واحتمالات التخلف عن إيفاء القرض. ونتيجة لهذه المخاطرة، هنالك حالة عدم تأكد من صافي الدخل ومن القيمة السوقية للأصول تنشأ من عدم السداد كلية ومن التأخير في سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه. تكون المخاطرة الائتمانية للدفتر التجاري بسبب عدم قدرة المدين أو عدم رغبته في إبراء ذمته من التزاماته التعاقدية في العقود التجارية. ومن الممكن أن يقود ذلك إلى مخاطرة التسوية عندما يقوم أحد طرفي العقد بتسديد قيمة الأصل الذي اشتراه أو تسليم الأصل الذي باعه قبل أن يفعل الطرف الآخر الشيء ذاته. وهذه الطريقة يتعرض الطرف الأول لاحتمال الخسارة. وتظهر مخاطرة التسوية عند المؤسسات المالية خاصة في عمليات الصرف (بيع وشراء العملات)).و يمكن معالجة المخاطرة الائتمانية جزئياً، من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية، ولكن لا يمكن التخلص منها بالكامل.

د -مخاطرة السيولة:

تنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقل من مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها. وربما تكون هذه المخاطرة نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطرة تمويل السيولة) ، أو تعذر بيع الأصول (مخاطرة تسييل الأصول). وأحد أوجه إدارة الأصول والخصوم في الأعمال المصرفية هو تخفيض مخاطرة السيولة. وبينما يمكن السيطرة على تمويل مخاطرة السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، يمكن معالجة مخاطرة تسييل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على بعض المنتجات ذات السيولة المنخفضة.

ه -مخاطرة التشغيل:

هي مفهوم عام وربما تكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث. وهي مخاطرة الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية. وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية وإما إلى قصور أي منها. وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو بسبب فساد الذمم، فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطل أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي. أما مخاطرة العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعية للسيطرة على التشغيل. ونظرا للمشكلات التي تأتي من عدم الدقة في العمل، وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي سيؤثر سلبا على الإيرادات.

و -المخاطر القانونية:

ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ – أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها المصارف، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تمت بصلة لإدارة المصرف ولموظفيه، (مثل الاحتيال، وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين). وقد اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن أما المخاطرة الرقابية (BCBS,2000A). المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل فتنشأ من التغيرات في الإطار الرقابي للبلد المعين.